

Distr.: General
21 September 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
البند ٩٩ من جدول الأعمال
تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على
الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)
تقرير الأمين العام*

موجز

يُقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣٢/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والخمسين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ التدابير والتوصيات والأنشطة المتعلقة بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، يتضمن دراسة شاملة لأثر العولمة على القضاء على الفقر. ويركز هذا التقرير على التقدم المحرز في الحد من الفقر في العالم منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ويبرز ضرورة بذل مزيد من الجهود المتضافرة والمستمرة للقضاء على الفقر. ويتناول أيضاً موضوع "العولمة والقضاء على الفقر"، مع إشارة خاصة إلى تأثير العولمة على أقل البلدان نمواً التي لم تتمكن حتى الآن من الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة. ويحدد التقرير مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير المحتملة التي يمكن اتخاذها على الصعيد الوطني والدولي لتمكين البلدان النامية من الاستفادة بشكل أفضل من العولمة. ويختتم التقرير بموجز عن التنسيق على الصعيد الحكومي الدولي، والأنشطة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدعم الجهود الوطنية للقضاء على الفقر.

* لم تدرج ضمن التقرير الحاشية التي طلبتها الجمعية العامة في القرار ٢٤٨/٥٤.

المحتويات

| الصفحة | الفقرات | |
|--------|---------|---|
| ٣ | ١ | مقدمة - أولا |
| ٣ | ١٥-٢ | القضاء على الفقر في الألفية الجديدة - ثانيا |
| ٣ | ١١-٢ | استعراض اتجاهات وأنماط الفقر في العالم ألف - |
| ٧ | ١٥-١٢ | التزامات المجتمع الدولي المتجددة بمكافحة الفقر باء - |
| ٨ | ٤٦-١٦ | العولمة والقضاء على الفقر ثالثا - |
| ٨ | ١٩-١٦ | اقتسام ثمار العولمة ألف - |
| ٩ | ٢٧-٢٠ | العولمة والفقر باء - |
| ١١ | ٤٦-٢٨ | الإجراءات الممكنة والاستنتاجات جيم - |
| ١٥ | ٥٩-٤٧ | التنسيق على الصعيد الحكومي الدولي رابعا - |
| ١٥ | ٥١-٤٧ | المجلس الاقتصادي والاجتماعي ألف - |
| ١٦ | ٥٢ | لجنة التنمية الاجتماعية باء - |
| ١٦ | ٥٩-٥٣ | الجمعية العامة جيم - |
| ١٨ | ٨٤-٦٠ | الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لدعم الجهود الوطنية خامسا - |
| ١٨ | ٦١-٦٠ | لجنة التنسيق الإدارية ألف - |
| ١٩ | ٦٣-٦٢ | الأمانة العامة للأمم المتحدة باء - |
| ١٩ | ٨٤-٦٤ | اللجان الإقليمية جيم - |
| ١٩ | ٦٧-٦٤ | ١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ |
| ٢٠ | ٧٠-٦٨ | ٢ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا |
| ٢١ | ٧٦-٧١ | ٣ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي |
| ٢٣ | ٧٩-٧٧ | ٤ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا |
| ٢٤ | ٨٤-٨٠ | ٥ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا |

أولا - مقدمة

ثانيا - القضاء على الفقر في الألفية الجديدة

ألف - استعراض اتجاهات وأنماط الفقر في العالم

٢ - منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، حددت حكومات كثيرة أهدافا وطنية للحد من الفقر وصاغت خططها واستراتيجيات للقضاء على الفقر أو حسّنت هذه الخطط والاستراتيجيات. لكن عملية الاستعراض والتقييم الخمسية لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية كشفت أن الأداء المتصل بالحد من الفقر كان متفاوتا. وأكدت أحدث بيانات البنك الدولي هذه النتيجة أيضا (انظر الجدول). وعموما، فبينما انخفضت نسبة وعدد السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم انخفاضاً كبيراً في منتصف التسعينات، فقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى زيادة في ذلك العدد في أواخر التسعينات، على الرغم من انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر. وعلى النطاق العالمي، يرجع النقصان في الأعداد إلى حد كبير إلى انخفاض عدد الفقراء في شرق آسيا، وخاصة في الصين. ومع ذلك، وحتى في هذه المنطقة، تعرض التقدم إلى ردة جزئية من جراء الأزمة وتوقف في الصين. وفي جنوب آسيا، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر انخفاضاً متوسطاً خلال التسعينات، لكن قدر العدد الفعلي للفقراء في المنطقة في عام ١٩٩٨ بأنه أكبر منه في عام ١٩٨٧. وفي البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، انخفضت النسبة لكن تزايدت أعداد الأفراد الذين يعيشون في فقر خلال التسعينات. وفي أمريكا اللاتينية، زادت أعداد الذين يعيشون في فقر رغم أن نسبة الفقراء ظلت ثابتة تقريباً خلال الفترة. وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، زادت نسبة وعدد من يعيشون في فقر زيادة كبيرة^(١).

٣ - وطراً بصفة عامة تحسن في المؤشرات الاجتماعية خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد حققت بلدان كثيرة تحسناً

١ - يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣٢/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والخمسين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ التدابير والتوصيات والأنشطة المتعلقة بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، يتضمن دراسة لأثر العولمة على القضاء على الفقر. وفي الفرع الثاني، يركز التقرير على التقدم المحرز في الحد من الفقر في العالم منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ويؤكد ضرورة أن يبذل جميع المعنيين بالقضاء على الفقر مزيداً من الجهود المتضافرة والمستمرة في هذا المجال. ويتناول الفرع الثالث موضوع "العولمة والقضاء على الفقر"، مع إشارة خاصة إلى أثر العولمة على أقل البلدان نمواً التي لم تتمكن حتى الآن من الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة. ويجدد الفرع الرابع من التقرير مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير المحتملة التي يمكن اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي لتمكين البلدان النامية من الاستفادة بشكل أفضل من العولمة. وأخيراً، ينتهي الفرع الخامس بموجز عن التنسيق على الصعيد الحكومي الدولي، والأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لدعم الجهود الوطنية للقضاء على الفقر. ونظراً لقصر الفترة المنقضية بين انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية، التي أحاطت علماً بالأنشطة التي بذلتها برامج وصناديق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومن بينها مؤسسات بريتون وودز، وهي الأنشطة التي تم الإبلاغ عنها باستفاضة في تقرير الأمين العام الشامل عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي (A/AC.253/13-E/CN.5/2000/2) وبين تقديم هذا التقرير، فإن استعراض التقدم الوارد في الفرع الخامس سيرتكز إلى حد كبير على أنشطة لجنة التنسيق الإدارية وأمانة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية.

فيما بين البلدان: فعلى سبيل المثال، يقل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بين أفقر ٢٠ في المائة من السكان في البرازيل عنه بين أغنى ٢٠ في المائة من السكان في باكستان وغانا. وعلاوة على ذلك، وجد أن مؤشرات سوء التغذية من قبيل الهزال وتوقف النمو والنقص في الوزن أعلى بين الفقراء في جميع البلدان تقريباً، وتختلف أيضاً الفروق في مؤشرات سوء التغذية، بين الفقراء وغير الفقراء فيما بين البلدان. كما أن الفقراء أكثر تأثراً بالأمراض المعدية من الأغنياء. وتعكس هذه الفروق في النتائج الصحية، في جملة أمور، الفروق في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية.

٦ - ويعد معدل الإصابة بالمرض المعدى الجديد (فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)) أعلى في البلدان الفقيرة وبين الفقراء في هذه البلدان. فمعدلات الإصابة مستقرة أو متزايدة في معظم البلدان النامية، في حين أنها آخذة في الانخفاض في العالم المتقدم. وتوجد نسبة خمسة وتسعين في المائة من الأشخاص المصابين في العالم النامي، ويوجد ثلثا هذه النسبة بالكامل في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء. والإيدز يعمق الفقر وينشره: فالأسر المعيشية الفقيرة تتضرر من جراء وفاة شخص بالغ في مستقبل العمر بقدر أكبر من تضرر الأسر المعيشية الأخرى لأن الموارد المتاحة لها لمواجهة نفقات العلاج أقل، وأيضاً بسبب فقدان الدخل والخدمات التي يقدمها بصفة تقليدية الشخص البالغ في مستقبل العمر. ومن المرجح أيضاً أن يؤدي الإيدز إلى زيادة الفقر نتيجة لزيادة عدد الأطفال الذين فقدوا أحد الأبوين أو كليهما. ونتيجة لعدم الالتحاق بالمدارس وعدم كفاية التغذية، سيكون من الأصعب على الأيتام النجاة من الفقر. كما أن الإيدز يجعل من الصعب بلوغ الأهداف المتفق عليها فيما يتصل بمعدلات وفيات الرضع والأطفال لأن كثيراً من الأطفال يولدون مصابين به: وفي البلدان التي ينتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بأعلى نسب، سيكون من الصعب حتى المحافظة على المستويات الحالية^(٥).

فيما يتصل بالإلمام بالقراءة والكتابة ومتوسط العمر المتوقع والالتحاق بالمدارس وتوافر الخدمات الاجتماعية الأساسية، وعززت هذه البلدان أنظمة الحماية الاجتماعية وقللت معدلات وفيات الرضع. لكن التقدم كان متفاوتاً وكشف عن اختلالات مستمرة في إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية ومن بينها عدم الحصول على التعليم. ولا تزال المؤشرات الاجتماعية الخاصة بالفقراء أسوأ بشكل منهجي عن تلك الخاصة بالأكثر غنى^(٦).

٤ - وفي الوقت الحالي، يوجد ما يزيد على ١١٠ ملايين طفل في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية غير منتظمين بالمدارس في البلدان النامية، وبالنسبة للمنتظمين في المدارس، لا تزال نوعية التعليم الذي يحصلوا عليه تمثل مسألة هامة. وداخل البلدان، غالباً ما توجد فجوة كبيرة بين التحصيل التعليمي للأغنياء والفقراء، وفي كثير من البلدان، لا يحصل الأطفال من أفقر الأسر المعيشية على أي تعليم مدرسي. ورغم أن بلدانا في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ قد حققت معدلات الالتحاق بالمدارس مساوية لتلك السائدة في البلدان المتقدمة، فإنه من غير المتاح بالنسبة لنحو ثلث الأطفال في سن الالتحاق بالمدارس في أفريقيا إمكانية الحصول على أي شكل من أشكال التعليم. وفي جنوب آسيا، تشير التقديرات إلى أن نحو ربع الأطفال في سن الالتحاق بالمدارس، غير ملتحقين بالمدارس الابتدائية^(٧). ولا تزال توجد فروق كبيرة بين الجنسين في حصيلة التعليم وإمكانية الحصول على التعليم^(٨). ولا تزال الأمية بين الكبار مرتفعة في البلدان النامية.

٥ - وأحرز تقدم في مجال معدلات وفيات الرضع بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧ في جميع المناطق. ومع ذلك فلا تزال احتمالات وفاة الأطفال المولودين لأسر فقيرة قبل بلوغهم سن الخامسة أعلى منها بالنسبة للأطفال المولودين لأسر أكثر غنى. وتختلف أيضاً الفروق المتصلة بمعدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بين الفقراء وغير الفقراء اختلافاً بيناً

السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم والرقم القياسي لعدد الأفراد في البلدان ذات الاقتصادات النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في سنوات مختارة، ١٩٨٧ - ١٩٩٨

| عدد الأفراد الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم (بالملايين) | | | | | المنطقة |
|--|---------|---------|---------|---------|---|
| ١٩٩٨ ^(أ) | ١٩٩٦ | ١٩٩٣ | ١٩٩٠ | ١٩٨٧ | |
| ٢٧٨,٣ | ٢٦٥,١ | ٤٣١,٩ | ٤٥٢,٤ | ٤١٧,٥ | شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (ما عدا الصين) |
| (٦٥,١) | (٥٥,١) | (٨٣,٥) | (٩٢,٠) | (١١٤,١) | |
| ٢٤,٠ | ٢٣,٨ | ١٨,٣ | ٧,١ | ١,١ | أوروبا الشرقية ووسط آسيا |
| ٧٨,٢ | ٧٦,٠ | ٧٠,٨ | ٧٣,٨ | ٦٣,٧ | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي |
| ٥,٥ | ٥,٠ | ٥,٠ | ٥,٧ | ٩,٣ | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا |
| ٥٢٢,٠ | ٥٣١,٧ | ٥٠٥,١ | ٤٩٥,١ | ٤٧٤,٤ | جنوب آسيا البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء |
| ٢٩٠,٩ | ٢٨٩,٠ | ٢٧٣,٣ | ٢٤٢,٣ | ٢١٧,٢ | |
| ١ ١٩٨,٩ | ١ ١٩٠,٦ | ١ ٣٠٤,٣ | ١ ٢٧٦,٤ | ١ ١٨٣,٢ | المجموع |
| (٩٨٥,٧) | (٩٨٠,٥) | (٩٥٥,٩) | (٩١٥,٩) | (٨٧٩,٨) | (ما عدا الصين) |

| الرقم القياسي لعدد الأفراد (نسبة مئوية) | | | | | المنطقة |
|---|--------|--------|--------|--------|---|
| ١٩٩٨ ^(أ) | ١٩٩٦ | ١٩٩٣ | ١٩٩٠ | ١٩٨٧ | |
| ١٥,٣ | ١٤,٩ | ٢٥,٢ | ٢٧,٦ | ٢٦,٦ | شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (ما عدا الصين) |
| (١١,٣) | (١٠,٠) | (١٥,٩) | (١٨,٥) | (٢٣,٩) | |
| ٥,١ | ٥,١ | ٤,٠ | ١,٦ | ٠,٢ | أوروبا الشرقية ووسط آسيا |
| ١٥,٦ | ١٥,٦ | ١٥,٣ | ١٦,٨ | ١٥,٣ | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي |
| ١,٩ | ١,٨ | ١,٩ | ٢,٤ | ٤,٣ | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا |
| ٤٠,٠ | ٤٢,٣ | ٤٢,٤ | ٤٤,٠ | ٤٤,٩ | جنوب آسيا البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء |
| ٤٦,٣ | ٤٨,٥ | ٤٩,٧ | ٤٧,٧ | ٤٦,٦ | |
| ٢٤,٠ | ٢٤,٥ | ٢٨,١ | ٢٩,٠ | ٢٨,٣ | المجموع |
| (٢٦,٢) | (٢٧,٠) | (٢٧,٧) | (٢٨,١) | (٢٨,٥) | (ما عدا الصين) |

المصدر: استنادا إلى منشور البنك الدولي "تقليل الفقر والبنك الدولي: التقدم المحرز في السنة المالية ١٩٩٩" (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٠)، الجدول ١ (أ).

(أ) تقديرات.

عامة. ولا يزال التمييز المستمر ضد المرأة في سوق العمل يعوق تمكين النساء اقتصاديا.

١٠ - ولا تزال كثير من البلدان تواجه مشاكل صعبة فيما يتصل بالقضاء على الفقر. وفي اقتصادات أقل البلدان نمواً، وأغلبها في أفريقيا، يعاني النمو الاقتصادي من الركود. أما البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بعد الاشتراكية، وتتحول من اقتصادات مخططة مركزيا إلى اقتصادات سوقية، فقد اهتمت فيها أنظمة الضمان الاجتماعي الشامل ولم تستحدث ترتيبات كافية لكي تحل محلها. وألقى التدهور الاقتصادي، الذي اقترن بتضخم الأسعار، بالأفراد في قبضة الفقر على نطاق لم تشهده هذه الاقتصادات قبل عام ١٩٨٩. وعانت مكافحة الفقر في العالم من نكسة رئيسية نتيجة للاضطرابات المالية في الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٨. فقد شهدت بلدان كثيرة، خاصة البلدان الواقعة في جنوب شرق آسيا، التي كانت قد أوشكت على تحويل مجرى الأمور في حربها ضد الفقر، ظهور الفقر من جديد مع ما يجلبه من جوع ومعاناة إنسانية. وأدى النهوض القوي الذي شهدته النمو في المنطقة في عام ١٩٩٩ إلى زيادة الأمل في احتمال أن يستأنف الفقر في شرق آسيا انخفاض معدلته. وتقوض العناصر التالية جميعها التدابير المتخذة للقضاء على الفقر في البلدان النامية، وهذه العناصر هي نقص الموارد المالية المقترن في معظم الحالات بسوء معدلات التبادل التجاري وضعف الهياكل الأساسية وعدم كفاية الأنظمة الإدارية. وفي بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، لم يساعد كثيرا الارتفاع المستمر في معدلات البطالة والزيادة في عدم التكافؤ في توزيع الدخل، والتغيرات في سياسات الرعاية في الحد من الفقر^(٨).

١١ - ولم يتحقق بعد، بصفة عامة، الوعد بالقضاء على الفقر نتيجة للنمو الأسرع الناجم عن الاستقرار وبرامج التكيف الهيكلي. وحتى في الحالات التي استمر فيها النمو

٧ - ورغم ارتفاع متوسط العمر المتوقع للأفراد الذين يعيشون في البلدان النامية من ٥٥ عاما إلى ٦٥ عاما بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٩٧، فإنه لا يزال أدنى بكثير من متوسط العمر المتوقع البالغ ٧٨ عاما في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٩٧. ومع ذلك فإن هذا التحسن الذي طرأ على متوسط العمر المتوقع في خطر: فمنذ عام ١٩٩٠، انخفض متوسط العمر المتوقع في ٣٣ بلدا، أغلبها البلدان الأشد تأثرا بانتشار مرض الإيدز^(٩). ولا يزال عدد من المؤشرات الأساسية الأخرى، ومن بينها مقدار السرعات الحرارية الكافية التي يتم الحصول عليها والمأوى المعقول وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية غير مرض بقدر كبير. وعلى نطاق العالم، تشير التقديرات إلى أنه يجري استخدام نحو ٢٥٠ مليون طفل كعمال أطفال، وأن مئات الآلاف يستخدمون كجنود أطفال في الصراعات المسلحة^(١٠).

٨ - وتؤدي أيضا الكوارث الطبيعية (ومن بينها الفيضانات وحالات الجفاف والأعاصير والزلازل) في عدد من البلدان إلى زيادة أعداد من يعيشون في فقر. وأدت الحروب الأهلية والصراعات العرقية إلى تقليل معدلات النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وتدمير الممتلكات المادية والتسبب في إصابة أعداد كبيرة بالعجز وقتل الكثيرين. وتشريد أعداد كبيرة من السكان أو نزوحهم وتحولهم إلى لاجئين.

٩ - وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين، اعترف المجتمع الدولي صراحة بأن النساء والرجال يعانون من الفقر وإن كان ذلك بطريقة مختلفة وليست بالتساوي، كما أنهم يصبحون فقراء بسبب عمليات مختلفة، وإذا لم تؤخذ هذه الفروق في الحسبان، فلن يمكن فهم أسباب الفقر أو معالجتها على نحو كاف عن طريق إجراءات

الفقر وزيادة العمالة المنتجة، وتحقيق وصول الجميع على قدم المساواة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وتوفير الحماية الاجتماعية ودعم الفئات المحرومة والضعيفة (الفقرة ٤، الالتزام ١). ويلزم أيضا حث البلدان التي لم تدرج بعد في استراتيجياتها الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية غايات وأهدافا لمكافحة الفقر ولم تعدل بعد استراتيجياتها الوطنية، على القيام بذلك، بما يتناسب مع السياق الوطني، عن طريق اقامة أو تدعيم آليات مؤسسية تكفل الدفاع عن نهج متعدد القطاعات إزاء القضاء على الفقر، وتعزيز قدرة الحكومات المحلية على التصدي للفقر (الالتزام ٢، الفقرة ٢٦)^(١٤).

١٣ - وهناك تقارب متزايد في الآراء فيما بين الحكومات والجهات الإنمائية الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بأن القضاء على الفقر المدقع ينبغي أن يمثل مجال تركيز رئيسي للاستراتيجيات الإنمائية في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين. والقرارات اللذان اتخذهما مجلسا إدارتي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإعمال الورقة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر بوصفه أحد المتطلبات الأساسية للاستفادة من تدابير تخفيف الديون في إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون يمثلان دليلا على التزام مؤسسات بریتون وودز بالقضاء على الفقر.

١٤ - وتعزيز التعاون الدولي ضروري لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والإجراءات والمبادرات الأخرى التي اعتمدها الدورة الاستثنائية لتنفيذ الالتزامات التي أعلنت في مؤتمر القمة. والهدف الأسمى المتمثل في تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ لقي مزيدا من التأييد من قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية. وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي

الاقتصادي لفترة قصيرة، فلم يترتب على ذلك في الغالب زيادة كبيرة في العمالة. وتزايدت حدة المشكلة في البلدان النامية التي شهدت نموا في القوة العاملة نتيجة للنمو السكاني السريع. وتسبب نقص الموارد اللازمة للحماية الاجتماعية، وعدم تحقيق نمو اقتصادي يهيئ فرصا كبيرة للعمالة، في مواجهة صانعي السياسات في البلدان النامية لمعضلة فيما يتصل بشحذ أولويات تخفيف حدة الفقر في الأجل القصير في مواجهة الاستثمار لتحقيق النمو في الأجل الأطول. وتفاقت تلك المشكلة نتيجة للمطالبات بتوفير موارد لخدمة عبء الدين الخارجي المرهق^(٩).

باء - التزامات المجتمع الدولي المتجددة بمكافحة الفقر

١٢ - في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة المعقودة في جنيف (٢٦ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠) جددت الحكومات التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(١١) وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(١١) على جميع المستويات. وتتعلق التوصية الرئيسية الواردة في إعلان جنيف السياسي^(١٢) والإجراءات والمبادرات الأخرى لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة^(١٣) بضرورة أن تدمج الحكومات القضاء على الفقر في المحور الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء توافق في الآراء مع جميع الأطراف الفاعلة المعنية على جميع المستويات بشأن السياسات والاستراتيجيات اللازمة لخفض نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، وذلك من أجل القضاء على الفقر (الالتزام ٢). ويمكن أن يتأكد الدور الحاسم للحكومات في النهوض بالتنمية المستدامة التي يشكل الناس محورها الأساسي عن طريق إجراءات تهدف إلى تحقيق ومواصلة زيادة المساواة والإنصاف، وتشجيع الأسواق التي تعمل بكفاءة في إطار من القيم الأخلاقية فضلا عن سياسات تهدف إلى القضاء على

فإن الكثير من البلدان الفقيرة التي لم تكون بعد المهارات اللازمة للاستفادة من الفرص التي يوفرها توسع الأسواق لا تزال خارج هذه العملية. ومع أن دور العوامل المحلية ساهم في هذه النتيجة، يبدو واضحا أن البيئة الدولية لم تكن مواتية دائما للجهود الإنمائية لهذه البلدان^(١٥).

١٧ - ولم توزع ثمار العولمة بين البلدان وفي داخلها على نحو متساو. وقد اتسع نطاق عدم المساواة بين البلدان. وبحلول أواخر التسعينات، كان لخمس سكان العالم الذين يعيشون في أعلى البلدان دخلا ٨٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و ٨٢ في المائة من أسواق الصادرات العالمية، و ٦٨ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر، و ٧٤ في المائة من الخطوط الهاتفية في العالم. وعلى النقيض من ذلك تماما، نجد أن الأنصبة المماثلة لخمس السكان الذين يعيشون في أقل البلدان دخلا لم يتجاوز ١,٥ في المائة. وهناك أيضا درجة كبيرة من التركيز الصناعي لصالح شركات البلدان المتقدمة النمو^(١٦).

١٨ - ومن أهم المسائل التي تواجه البلدان النامية، لا سيما البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا، مشكلة تمويل التنمية. فالطفرة الهائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي بلغت أكثر من ٦٤٤ مليار دولار في عام ١٩٩٨، زادت الاعتقاد بأن احتياجات البلدان النامية في مجال تمويل التنمية ستلبي بعمل الأسواق على نحو طبيعي بعض الشيء. والواقع أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مركزة تركيزا عاليا، حيث تتلقى بلدان لا يتجاوز عددها ٢٠ بلدا ٨٣ في المائة من مبلغ الـ ١٧٧ مليار دولار الذي يذهب إلى البلدان النامية متوسطة الدخل في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. أما أقل البلدان نموا التي يبلغ عددها ٤٨ (والتي يوجد معظمها في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى)، فقد استقطبت أقل من

أصدره قادة العالم (انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥) يعرب عن تصميمهم على تعزيز التنمية وتحقيق عدد من الأهداف في مجالات التعليم والصحة والمياه والأحياء الفقيرة.

١٥ - وهناك أيضا حاجة ملحة لتعبئة الرأي العام العالمي بغية تحقيق هدف القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٥ عن طريق التعبئة الفعالة للإرادة السياسية والموارد دعما للجهود الوطنية للقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، دعت الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى توحيد المبادرات والإجراءات المتزايدة الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، والتوصيات التي صدرت في الدورة الاستثنائية بغية إطلاق حملة عالمية للقضاء على الفقر (الالتزام رقم ١٠، الفقرة ١٥٥). ولا تقل عن ذلك أهمية الحاجة إلى التصدي للتحدي الرئيسي المتمثل في العولمة وأثرها، خاصة على أقل البلدان نموا.

ثالثا - العولمة والقضاء على الفقر

ألف - اقتسام ثمار العولمة

١٦ - لقد أصبح العالم أكثر ترابطا نتيجة للعولمة. والزيادة في التجارة والاستثمار وتدفقات المعلومات التي تنسم بها عولمة الاقتصاد العالمي يمكن أن تدر العديد من الفوائد وتفتح الكثير من الفرص للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. بيد أن التوقع بأن النمو والتنمية القائمين على قوى السوق العالمية سيكونان أكثر استدامة ويجري تقاسمهما على نطاق أوسع عما كان عليه الأمر في الماضي، لم يتحقق. فقد كانت النتائج المسجلة متباينة: من ناحية، هناك بعض البلدان - التي لها عموما قوى عاملة على مستوى رفيع من التعليم والمهارة ولديها المعرفة اللازمة لابتكار التكنولوجيات واستخدامها - استطاعت التكيف بنجاح مع التغيرات والاستفادة من عملية العولمة؛ ومن ناحية أخرى،

ما حققته تلك البلدان من نمو وتنمية بشرية في السابق من العولمة.

٢١ - ويعتبر الضعف أمام الصدمات الاقتصادية، حسب تحليل لجنة السياسات الإنمائية، في المقام الأول نتيجة لأحوال الاقتصاد الجزئي، في حين أن الاستجابات للصدمات تتعلق بممارسة سياسات الاقتصاد الكلي. ومدى الضعف في أية لحظة معينة يعتمد جزئياً على الأحوال الأولية السائدة وجزئياً على السياسات التي تتبع فيما بعد لخفض الضعف. وعلى الحكومات أن تكون مستعدة، باتباع السياسات المناسبة على مستويي الاقتصاد الجزئي والكلي، لخفض الضعف وتخفيف آثار الصدمات الاقتصادية. ويمكن للعولمة أن تزيد الضعف بعدة سبل.

٢٢ - وينحو تحرير التجارة وتزايد المنافسة إلى فرض تغيرات في أسواق العمل مع سعي المؤسسات جاهدة للحفاظ على القدرة التنافسية أو إلى اكتسابها. وفي البلدان النامية، يمكن أن يجتذب تحرير التجارة الناس من سوق العمل غير الرسمية إلى سوق العمل الرسمية ويحدث آثاراً إيجابية على دخولهم. بيد أن ذلك زاد من تعرض العديد من العاملين، خاصة ذوي المهارات الأقل، إلى الصدمات الخارجية. وفي الوقت نفسه، ازدادت أشكال العمل غير القياسية (كالعمل المؤقت، أو لبعض الوقت، أو في المنزل). ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة ضعف من يمارسون ذلك إذا اقترنت تلك الأشكال من العمل بمستويات أقل من التغطية التي يوفرها التأمين الاجتماعي، وبمستوى أسوأ من الأمن الوظيفي وظروف العمل والحقوق المرتبطة بالعمل. وللنساء بوجه عام مهارات أقل وهن يمثلن الشطر الأكبر بين من يمارسون الأعمال غير التقليدية؛ وبالتالي فهن يتسمن بالضعف أكثر من الرجال.

٣ مليارات دولار في عام ١٩٩٨، أي مجرد ٠,٤ في المائة من مجموع التدفقات. وعلى النقيض من ذلك تماماً، تلقت الولايات المتحدة الأمريكية زهاء ثلث التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر^(١٧).

١٩ - وأيضاً، رغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أكبر عنصر في التمويل الخارجي المقدم إلى البلدان المنخفضة الدخل، فقد انحدرت خلال العقد الحالي. وتمثل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية حالياً أقل من ٠,٢ في المائة من مجموع الناتج القومي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية، وهو رقم يقل كثيراً عن هدف الأمم المتحدة المعلن. وبالتالي من المشجع أن نلاحظ أن عدداً من البلدان المتقدمة النمو تعهد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في جنيف بالسعي، خلال فترة زمنية محددة، إلى بلوغ هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية.

باء - العولمة والفقر

٢٠ - ليس ثمة رد بسيط على التساؤل عما إذا كانت العولمة تنحو إلى التسبب في الفقر وزيادة عدم المساواة. ورغم ذلك، من المسلم به عموماً أن العولمة، لو أديرت على نحو سليم، يمكن أن تمثل قوة فعالة من أجل النمو والتنمية. بيد أن العولمة أوجدت خطر زيادة الضعف، أي خطر التأثير سلباً بالصدمات الناجمة عن العولمة^(١٨). والأزمات المالية لعام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ توضحان أنه، حتى تلك البلدان التي استفادت من العولمة في السابق، مثل بلدان شرق آسيا، يمكن أن تصبح ضعيفة، بل ويمكن أن تصبح أضعف من غيرها. والزيادة في الفقر والبطالة التي ظهرت في تلك البلدان نتيجة لذلك الضعف تثير الدهشة بالقدر نفسه تقريباً مثلما أثارها

٢٣ - ويمكن للعولمة أيضا أن تزيد الضعف عن طريق التحرير المالي وما ينجم عنه من تكامل أكبر للبلدان في أسواق رأس المال الدولية. وقد ازدادت قابلية التدفقات المالية للتقلب نتيجة للأهمية المتعاظمة لتحركات رأس المال الخاص قصيرة الأجل، والتغيرات المفاجئة في توقعات المشاركين في الأسواق المالية يمكن أن تؤدي إلى انعكاسات هائلة في اتجاه تدفقات رأس المال. ويمكن أن تكون لذلك خطورة كبيرة حينما يكون النظام المالي متخلفا وغير منظم وضعيفا بالتالي. وبذلك يكون التحرير المالي قد أسهم في زيادة عدم استقرار الدخول والعمالة.

٢٤ - وأثر العولمة على الفقر يبدو واضحا بصفة خاصة في مجال حالة العمالة التي ساءت في معظم البلدان، حيث كان ذلك على نحو كبير للغاية منذ مؤتمر قمة كوبنهاغن. وبنهاية عام ١٩٩٩، كانت غالبية بلدان جنوب شرق آسيا التي تأثرت بالأزمة المالية قد بدأت تبدو عليها علامات الانتعاش من حيث معدلات النمو الاقتصادي بها، بيد أن بوادر التحسن تلك لم تكن كافية لأن تعيد دخول ١٥ مليون شخص أو نحو ذلك تقريبا في شرق آسيا، كانت الأزمة قد دفعت بهم إلى ما دون مستوى الفقر، إلى مستوياتها التي كانت عليها قبل وقوع الأزمة. ويقدر البنك الدولي أن نسبة الفقر المدقع قد تكون ازدادت بمقدار ٢ إلى ٣ نقاط مئوية إضافية في عام ١٩٩٨ في إندونيسيا وتايلند^(١٩). وبالإضافة إلى عمليات إنهاء خدمة الموظفين في القطاع العام، دفعت برامج التكيف الحكومات إلى الحد من الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومع خفض ميزانيات التعليم والرعاية الصحية وغيرها من البرامج الاجتماعية، لم يؤد ذلك إلى فقدان الوظائف مباشرة فحسب، بل إن صحة القوة العاملة وقدرتها الإنتاجية في المستقبل قوضت.

٢٥ - ولغالبية بلدان العالم النامي، فإن الفائدة المرجوة من العولمة فيما يتعلق بنمو العمالة كانت طفيفة. ونوعية العمالة

٢٦ - وفي العديد من البلدان النامية، تحمل العمال غير المهرة والنساء والمهاجرون وطأة أزمة العمالة. واتخذت الحكومات في العديد من البلدان إجراءات للحد من الهجرة، وفي بعض الحالات، لتخفيض الحد الأدنى للأجور بالنسبة للمهاجرين^(٢١). وفي الوقت نفسه، حدثت هجرة كبيرة للكفاءات من العمال المهرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو.

٢٧ - وفي البلدان الصناعية، كان هناك سببان متصلان ببعضهما البعض للتخوف من أثر العولمة على العمالة. وقد تمثل أحدهما في إدراك أن زيادة الواردات من البلدان منخفضة الأجور تؤدي إلى تدمير الوظائف الإنتاجية، لا سيما في القطاعات كثيفة الاستخدام لليد العاملة، وتؤدي إلى انخفاض في الطلب على العمالة غير الماهرة، الأمر الذي يؤدي بدوره

الأطراف لحماية السكان الضعفاء، لا سيما خلال أوقات الأزمات الاقتصادية.

٢٩ - ومع أن تحرير التجارة قد ولد نموا قائما على الصادرات، لا يزال هناك مجال لمزيد من الانفتاح مستقبلا في العديد من المجالات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية. وقد واجه عدد من البلدان صعوبات فيما يتعلق ببعض الاتفاقات نظرا للقيود البشرية والمؤسسية والمالية. وتحتاج هذه المشاكل إلى المعالجة لكفالة أن يؤدي النظام التجاري المتعدد الأطراف إلى فوائد متبادلة لجميع البلدان. وينبغي أن تصبح سياسات التجارة وتحرير التجارة أكثر اتساقا مع الأهداف الإنمائية الشاملة. ويتعين في البلدان النامية التماس السبل والوسائل التي تكفل مساهمة التجارة في تخفيف الفقر بصورة أكثر حسما.

٣٠ - وهناك حاجة ماثلة لتحسين اتساق السياسات العامة في البلدان المتقدمة النمو على الصعيدين المحلي والدولي على السواء، وخاصة بين السياسات القطاعية والضريبية والمالية من جانب، وأهداف سياساتها الإنمائية الخاصة من جانب آخر؛ وبين أدائها الخاص في مجال السياسة العامة والمشورة في مجال السياسة العامة المقدمة إلى البلدان النامية في سياق المساعدة التقنية. ومن شأن تخفيض مستويات التعريفات الجمركية وتبسيط هياكل التعريفات الجمركية أن يساعد على زيادة صادرات البلدان النامية. ويمكن أن تؤثر الإعانات على المواقف التنافسية النسبية للبلدان وأن تولد أثرا تشويها على البلدان النامية. وينبغي أن تنظر البلدان المتقدمة النمو في آثار اختياراتها في مجال السياسة المالية على احتياجات البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك فإن التدابير التي تتخذ من جانب واحد، بما فيها التدابير التي تمتد آثارها خارج الحدود، يمكن أن تحدث أثرا سلبيا على الجهود المبذولة للتقدم نحو نظام تجاري يتسم حقا بالانفتاح وعدم التمييز.

إلى انخفاض أجور أولئك العمال بالمقارنة مع العمال الأكثر مهارة. والسبب الآخر للتخوف يتمثل في إدراك أن التزايد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المنخفضة الأجور، حيث يحدث ذلك بدافع خفض التكاليف، يؤدي إلى "تصدير" الوظائف قليلة المهارة إلى البلدان المنخفضة الدخل عن طريق نقل الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي يعزز بالتالي آثار المنافسة المتزايدة في الواردات على أجور العمال قليلي المهارة^(٢٢).

جيم - الإجراءات الممكنة والاستنتاجات

٢٨ - يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي في السنوات المقبلة في صون مزايا الأسواق العالمية والمنافسة مع كفاءة التوزيع الأكثر إنصافا لفوائد العولمة. ومن المسلم به بوجه عام أن العولمة لو أديرت على النحو الصحيح لأمكنها أن تحدث أثارا إيجابية بالنسبة للقضاء على الفقر؛ ولكن كما يتحقق ذلك، لا بد من اتخاذ بعض التدابير على الصعيدين الوطني والدولي. ففي خطة العمل المتفق عليها في الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (بانكوك، ١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠)، طُرح عدد من الاقتراحات الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على مواجهة تحديات العولمة. وتشمل تلك الاقتراحات ضرورة تحسين الأداء العام لاقتصادات البلدان النامية بفتح فرص السوق أمام صادراتها، وتعزيز نقل المعلومات والمهارات والتكنولوجيا وزيادة الموارد المالية المتاحة من أجل الاستثمار في الأصول المادية والأصول غير الملموسة. ويتطلب تحقيق أقصى الفوائد من عملية العولمة سياسات وطنية سليمة تجدد ما يدعمها في بيئة عالمية مواتية وفي التعاون الاقتصادي الدولي. كما أنه يتطلب قيام المجتمع الدولي بمعالجة حالات الاختلال وعدم التناسق في الاقتصاد الدولي. وثمة حاجة أيضا إلى بذل جهود ثنائية ومتعددة

التنافسية على مستوى الشركات. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة أي بلد على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها، وهو ما قد ينطوي على نقل للتكنولوجيا، تتأثر بشدة بقدرات البلد الخاصة، التي يشكل مستوى تعليم قوته العاملة ومهاراتها عنصرا حاسما فيها.

٣٤ - وهناك حاجة ماسة إلى زيادة رأسمال الفقراء البشري إذا أريد لهم الإسهام في العولمة والاستفادة منها. وتحسين التعليم ضروري لتيسير تكيف الفقراء مع سياسات التحرير بتحسين قدرتهم على التنقل ما بين الوظائف. ومستويات التعليم المطلوبة ستعتمد على العديد من العوامل، ليس أقلها المرحلة التي بلغت التنمية في البلدان المعنية ودرجة اندماجها في الاقتصاد العالمي. وبما أن العمال الزائدين عن الحاجة في القطاع الرسمي نتيجة للأوضاع التجارية من المرجح أن يجدوا أعمالا أخرى في الاقتصاد بسبب ما لديهم من تعليم، فإنه ينبغي إيلاء الاهتمام أيضا لشبكات الأمان التي تستهدف الفقراء المعدمين والأشد ضعفا من الفقراء المتضررين. ويمكن للحكومات أيضا أن تشجع على إنشاء فرص العمل المتاحة أمام الفقراء بتقديم الدعم للمشاريع المتناهية والصغيرة، مما فيها تلك التي ترتبط بقطاع التصدير. وهذه المشاريع تكون عادة أقل احتواء للمهارات وتستخدم اليد العاملة على نحو أقل كثافة من الشركات الكبيرة وهي بالتالي تفيد في تخفيض الفقر مباشرة.

٣٥ - ولتمكين البلدان النامية من استخلاص أقصى ميزة ممكنة من الأسواق القائمة والمحتملة، لا بد من مساعدتها على رفع مستوى هياكلها الأساسية في مجال الخدمات وتطويرها وحصولها على معلومات موثوق بها بشأن نطاق التجارة في الخدمات والوصول إلى الأسواق والحوافز التي تعترض التجارة في الخدمات. وتحتاج البلدان النامية أيضا إلى هياكل وشبكات اتصالات حديثة بتكاليف منخفضة. علاوة على ذلك، يمكن للتجارة الإلكترونية أن تكون وسيلة لتصدير

٣١ - أما فرص التبادل التجاري الجديدة التي نشأت عن تحسين سبل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو في إطار اتفاقات إقليمية أو متعددة الأطراف فلا بد من استكمالها بالبرامج التنفيذية والمساعدة التقنية والتمويل الإنمائي. ومن شأن هذه التدابير أن تزيد من فعالية الوصول التفضيلي إلى الأسواق، خاصة في صدد أقل البلدان نموا. وينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة كي يستفيد عدد أكبر من البلدان النامية استفادة فعالة من الترتيبات التفضيلية.

٣٢ - وبما أن السلع الأساسية تظل تتيح مصدرا هاما لعوائد النقد الأجنبي في البلدان النامية، هناك حاجة إلى اعتماد التنوع القائم على السلع الأساسية، كما ينبغي تحسين الآليات القائمة من أجل المساعدة على تثبيت عائدات الصادرات من السلع الأساسية بغية التصدي للشواغل الحقيقية للمنتجين في البلدان النامية. وينبغي تعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية في الأسواق السلعية الدولية. وينبغي النظر في إقامة ترتيبات تعاونية بين المشاريع في البلدان النامية لتحسين ضمان الإمدادات وتحسين نوعيتها. وفي الوقت نفسه، ينبغي تحسين شفافية الأسواق والمعلومات المتعلقة بالأسواق وكذلك قدرات المؤسسات في البلدان النامية على الحصول على المعلومات والاستفادة منها، خاصة في شكلها الإلكتروني، وينبغي دعم التدريب لتحقيق هذه الغاية.

٣٣ - وفي ذلك الصدد، يمكن للتعليم والتدريب أن يضطلعوا بدور محوري في مساعدة البلدان على التصدي لتحديات العولمة بطريقة تكفل استدامة النمو الاقتصادي، واستمرار توفير فرص العمل، والحد من حالات الضعف وعدم المساواة، وتمكين المرأة. وفي عصر الأسواق التي تتسم بالعولمة، فإن التدريب والتعليم وتعزيز المهارات - التي تشكل جميعها سبلا لتحسين القدرات - تمثل جزءا أساسيا في أي برنامج مصمم لزيادة القدرة التنافسية. وبالفعل، أكدت الدراسات ما للتدريب من أثر كبير على القدرة

القطاعات التي لها فيها أفضل فرص للتصدير، مثل النسيج، والملابس، والصناعات الغذائية. وينبغي تحسين ظروف الوصول إلى الأسواق للمنتجات الزراعية والصناعية ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نمواً على أوسع قاعدة ممكنة وبأكبر قدر ممكن من التحرر، كما ينبغي النظر على نحو عاجل في الاقتراح المنادي بإمكانية التزام البلدان المتقدمة النمو بمنح فرصة الوصول بدون رسوم جمركية وبدون حصص محددة لكل الصادرات القادمة أساساً من أقل البلدان نمواً والاقتراحات الأخرى المنادية بأن تُزاد إلى الحد الأقصى فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق.

٣٩ - ولمنع تكرار حدوث الأزمات المالية الدولية، دعت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة إلى تعزيز النظام المالي الدولي. وهناك أيضاً حاجة إلى الحد من الآثار السلبية للاضطرابات المالية الدولية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق جملة أمور منها: تحسين التدابير الوقائية والتدابير الأخرى والقدرات على الإنذار المبكر بغية معالجة التقلب المفرط في تدفقات رأس المال القصيرة الأجل (المصدر نفسه، الفقرة ١٣ (أ))، وزيادة القدرات المؤسسية على الصعيدين الوطني والدولي لتحسين شفافية التدفقات المالية (المصدر نفسه، الفقرة ١٣ (ب))، ووضع وتعزيز وإنفاذ أطر تنظيمية لرصد العمليات، بهدف خفض التأثير السلبي المحتمل للعمليات المالية. وينبغي تقديم المساعدة أيضاً إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بغية تعزيز أسواق رأس المال المحلية التابعة لها ولضمان تنظيمها بشكل سليم من جانب الحكومات الوطنية.

٤٠ - وركزت الجمعية العامة أيضاً على ضرورة تعزيز التعاون الإنمائي بغية زيادة الإمكانيات الإنتاجية للناس في البلدان النامية، ولبناء قدرات تشمل، فيما تشمل، قدرة القطاع الخاص على المنافسة بفعالية أكبر في السوق العالمية لإيجاد أساس لتوليد قدر أكبر من الموارد للتنمية الاجتماعية

الخدمات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة، ولكن ذلك لا يحدث إلا بوجود فرص كافية للحصول على التكنولوجيا.

٣٦ - وبغية تضييق الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، ينبغي تفهم مختلف قنوات نقل التكنولوجيا تفهماً أفضل. وقد دعت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة في جنيف إلى نقل ما هو مناسب من التكنولوجيا والدراية التقنية والمعرفة والمعلومات إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك النقل لأغراض التنمية الاجتماعية وبناء القدرات، وتكملة الجهود التي تبذلها تلك البلدان في هذا الصدد عن طريق تعزيز التعاون الدولي، بما فيه التعاون التقني وتوفير الموارد المالية الكافية (الالتزام رقم ١، الفقرة ١١ (ب)).

٣٧ - ولا تقل عن ذلك أهمية الحاجة إلى تحسين فرص وصول منتجات البلدان النامية وخدماتها إلى الأسواق الدولية عن طريق التوصل بالتفاوض إلى تخفيض حواجز التعريفات الجمركية وإلغاء الحواجز غير المتصلة بالتعريفات الجمركية التي تعوق تجارة البلدان النامية (المصدر نفسه، الفقرة ١١ (ج)). كذلك دعا بعض الخبراء البلدان الغنية إلى ممارسة ضبط النفس عند استخدام حقوق الملكية فيما يتعلق بملكيتها الخاصة للسلاسل الوراثية البشرية والنباتية، أو شفرات الحاسوب الأساسية، أو التراكيب الكيميائية التي تستخدم منذ زمن طويل في الأدوية العشبية. وينبغي التوصل إلى توازن أفضل بين الدافع إلى الابتكار من ناحية، ومصالح البلدان الفقيرة من ناحية أخرى.

٣٨ - وثمة مسألة أخرى من المسائل التي تستدعي الاهتمام تتمثل في أن بلدانا نامية عديدة تواجه مشاكل عندما تسعى إلى تنويع صادراتها والانتقال إلى مرحلة أعلى من الصادرات المصنعة ذات القيمة المضافة واحتمالات الطلب الأكثر دينامية. وينبغي معالجة الحواجز القائمة أمام دخولها إلى

عددتها ١١ بلداً أن تصل إلى نقاط القرار قبل نهاية عام ٢٠٠٠^(٢٤). وبذلك يتوقع لجملة تدابير تخفيف الديون المتفق عليها في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تبلغ زهاء ٣٥ مليار دولار بالقيم الإسمية (حوالي ٢٠ مليار دولار بالقيم الحالية الصافية). ورحبت مجموعة الـ ٧ بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لوضع استراتيجيات شاملة وتُسَيِّرُها البلدان لتخفيف الديون عن طريق عملية تشاركية مع المجتمع المدني.

٤٢ - ولاحظت الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة في جنيف أن عمليات إعادة الجدولة المتكررة التي تمت في الماضي للديون الثنائية على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تؤد إلى تخفيض كبير في حجم الديون المستحقة. ودعت الجمعية العامة البلدان والمؤسسات الدائنة إلى اتخاذ إجراءات لتعجيل التقدم صوب تخفيف عبء الديون على نحو أسرع وأوسع نطاقاً وأعمق أثراً كما اتفق عليه في إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تنظر بالفعل في زيادة المرونة فيما يتعلق بمعايير الاستحقاق وعن طريق وسائل أخرى، للمساعدة في تخفيف أعباء ديون البلدان المشمولة بالمبادرة، مع التشديد على أن تخفيف عبء الديون ينبغي أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية، بما فيها تخفيف حدة الفقر. وفي هذا الصدد، حثت الجمعية العامة البلدان على توجيه الموارد التي يجري تحريرها عن طريق تخفيف عبء الديون، وخاصة عن طريق إلغاء الديون وتخفيضها، نحو التنمية الاجتماعية (المصدر نفسه، الالتزام ٩، الفقرة ١٤٣ (أ)) كذلك دعت الجمعية العامة المجتمع الدولي إلى تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان النامية على إدارة الديون (المصدر نفسه، الفقرة ١٤٣ (ب)).

٤٣ - وفيما يتعلق ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، أكدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية في جنيف ضرورة تشجيع المؤسسات المالية الدولية والحكومات الوطنية على

(المصدر نفسه، الفقرة ١٥). وشددت الجمعية العامة على ضرورة تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات كي تساهم في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية بطرق منها: تعزيز زيادة وعي الشركات بالعلاقة المتبادلة بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي (المصدر نفسه، الفقرة ١٧ (أ))؛ وتوفير إطار قانوني واقتصادي وفي مجال السياسة الاجتماعية يكون عادلاً ومستقراً لدعم وحفز مبادرات القطاع الخاص الرامية إلى بلوغ هذه الأهداف (المصدر نفسه، الفقرة ١٧ (ب))؛ وتعزيز الشراكات مع دوائر الأعمال، ونقابات العمال، والمجتمع المدني، على الصعيد الوطني دعماً لأهداف مؤتمر القمة (المصدر نفسه، الفقرة ١٧ (ج)). وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أطلق الأمين العام مبادرة الاتفاق العالمي التي تهدف إلى تشجيع وتعزيز الممارسات الجيدة للشركات وتعلم الخبرات في المعايير المعترف بها عالمياً في مجالات العمل وحقوق الإنسان والبيئة. ولقي الاتفاق التأييد من قادة أكبر الشركات المتعددة الجنسيات، ونقابات العمال، والمنظمات غير الحكومية الذين أعلنوا موافقتهم على مواجهة التحدي في اجتماع عقد في نيويورك في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

٤١ - ولا يزال العبء الثقيل لخدمة الديون يهدر جهود البلدان الفقيرة. وقد أعلن قادة مجموعة الدول الصناعية الـ ٧، في مؤتمر قمتهم الذي عقده في أوكيناوا (تموز/يوليه ٢٠٠٠)، أن تسعة بلدان^(٢٣) قد وصلت إلى نقاط القرار الخاصة بها وأن جملة تدابير تخفيف الديون المخصصة لهذه البلدان ستربو على ١٥ مليار دولار بالقيم الإسمية. وأكد قادة مجموعة الدول الصناعية الـ ٧ أيضاً التزامهم بتوفير تخفيض للديون بنسبة ١٠٠ في المائة من مطالبات المساعدة الإنمائية الرسمية وأعلنوا عن التزامهم الجديد بمنح إعفاء للديون بنسبة ١٠٠ في المائة فيما يتعلق بالديون التجارية المؤهلة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي حققت تخفيض الديون في إطار المبادرة. ويتوقع لبلدان أخرى يبلغ

٤٦ - تحدد الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية ولايات لما ينبغي أن تتخذه الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من إجراءات إضافية. وأكدت الدورة الاستثنائية بوجه خاص الحاجة إلى تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنسيق الإجراءات الدولية المتخذة لمتابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وذلك عن طريق تشجيع إقامة علاقة عمل أوثق مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ودعم التعاون مع مؤسسات بریتون وودز بحيث تراعي هذه المؤسسات على النحو الواجب أهداف المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة والمناهج التي تهتدي بها. (المرجع نفسه، الالتزام ١٠، الفقرة ١٤٩).

رابعاً - التنسيق على الصعيد الحكومي الدولي

ألف - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٧ - أكدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الدور الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الهيئة المسؤولة عن تنسيق الجهود الدولية لمتابعة أهداف المؤتمرات. ويمكن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس لعام ٢٠٠٠ عدداً لم يسبق له مثيل من الوزراء والشخصيات البارزة في القطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة من أمر بحث سبل تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. ودعا البيان الوزاري الصادر عنه^(٢٥) إلى اتخاذ إجراءات مشتركة لكفالة توافر التكنولوجيات الجديدة للجميع واستثمارها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وللقضاء على الفقر.

٤٨ - ف فيما يتعلق بانتشار الفقر بين النساء، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٢٦) قراراً بهدف حفز إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ البيان الوزاري الذي أصدره في عام ١٩٩٩ بعنوان "دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر:

اعتماد مبدأ تضمين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في تصميم برامج التكيف الهيكلي وبرامج الإصلاح (المصدر نفسه، الالتزام ٨، الفقرة ١٢٨). كذلك دعت الجمعية العامة للحكومات والمؤسسات المالية الدولية إلى تحسين الحوار الجاري بشأن تصميم وتنفيذ وإصلاح برامج التكيف الهيكلي، مع ضمان الإدماج التام للأطر الاجتماعية والاقتصادية لحماية السياسات والبرامج الاجتماعية، بحيث تكون تلك البرامج حقاً ملكاً للوطن ومسيرة من قبله (المصدر نفسه، الفقرة ١٣٠).

٤٤ - وعند تصميم تلك البرامج، هناك أيضاً حاجة إلى مراعاة شواغل الناس الذين يعيشون في فقر، بتضمين أهداف التنمية الاجتماعية في وضع برامج التكيف الهيكلي، بما في ذلك استراتيجيات تخفيف حدة الفقر، بالتشاور مع المجتمع المدني (المصدر نفسه، الفقرة ١٣٢)، ومع التركيز بصفة خاصة على: إعداد السياسات الاقتصادية على نحو يتيح قدراً أكبر من المساواة في فرص تحقيق الدخل والاستفادة من الموارد سعياً إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة (المصدر نفسه، الفقرة ١٣٢ (أ))؛ وحماية نفقات التنمية الاجتماعية الأساسية (المصدر نفسه، الفقرة ١٣٢ (ب))؛ وكفالة تمتع الفقراء والمجموعات الضعيفة بالخدمات العامة على سبيل الأولوية (المصدر نفسه، الفقرة ١٣٢ (ج)).

٤٥ - لا بد من إرساء دعائم الديمقراطية وسيادة القانون، وكفالة الشفافية والمساءلة في مجالي الحكم والإدارة بطرق شتى منها مكافحة واستئصال الفساد، الذي يشكل ظاهرة عالمية تمس البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة التي محورها البشر. ولا بد من تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الحقوق.

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تركيز جهودهما على القضاء على الفقر في إطار الحوار الذي يجريه مع البلدان المنخفضة الدخل بشأن السياسات التي تتبعها. ويدعو هذا النهج إلى إعداد الورقات المتعلقة باستراتيجيات الحد من الفقر التي يُستند إليها لإقراض هذه البلدان وإلى اتخاذ إجراءات للتخفيف من عبء الدين. وبوسع منظومة الأمم المتحدة أن تسهم بخبرتها في معالجة مشكلة الفقر على مختلف الصُّعد لمساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والحكومات على إعداد الورقات المتعلقة باستراتيجيات الحد من الفقر.

باء - لجنة التنمية الاجتماعية

٥٢ - نظرت لجنة التنمية الاجتماعية خلال دورتها الثامنة والثلاثين (٨-١٧ شباط/فبراير، و ١٤ و ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٠) في أحد المواضيع ذات الأولوية وهو موضوع "مساهمة اللجنة في الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة". وكان معروضا عليها التقرير الشامل للأمم العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (A/AC.253/13-E/CN.5/2000/2). واتخذت اللجنة القرار ١/٣٨^(٢٧) بشأن الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة. وتتضمن الاستنتاجات المتفق عليها^(٢٨) تقييما للأهداف والمقاصد المحددة في كوبنهاغن، بما في ذلك القضاء على الفقر، وقد أحييت هذه الاستنتاجات إلى اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة".

جيم - الجمعية العامة

٥٣ - قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨/٥٣ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، عقد دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية

التمكين للمرأة والنهوض بها". ولاحظ الأمين العام في تقريره بهذا الشأن (E/2000/64)، أن التطورات الرئيسية، التي ساهمت في التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الواردة في البيان، تشمل الاستعراض الذي أُجري بعد خمس سنوات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين. وعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) والمبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمنتدى العالمي المعني بالتعليم وعملية التمويل لأغراض التنمية.

٤٩ - وحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٦/٢٠٠٠، الحكومات على مواصلة وتعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر، والعمالة الكاملة والمنتجة، والنهوض بالمرأة عن طريق تنفيذ بيانه والالتزامات التي كانت قد تعهدت بها خلال المؤتمرات ومؤتمرات القمة المعقودة في التسعينات، والاستعراضات التي أُجريت بعد خمس سنوات والمنتدى العالمي المعني بالتعليم.

٥٠ - كما عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٠ اجتماعا خاصا رفيع المستوى مع مؤسسات بریتون وودز لبحث سبل تعزيز الترتيبات المالية الدولية ومعالجة مشكلة الفقر (انظر E/2000/79، المرفق). وأبرزت الانتكاسة الاقتصادية في البلدان الآسيوية التي نتجت عن الأزمة المالية الأخيرة الروابط القائمة بين النظام المالي والقضاء على الفقر. وتعتبر هذه الاجتماعات من السبل التي ينبغي أن ينتهجها المجلس لكفالة مراعاة مؤسسات بریتون وودز لأهداف ومقاصد المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على النحو الواجب.

٥١ - ومن نتائج المؤتمرات وغيرها من العمليات التي نظمتها الأمم المتحدة قيام نحو ٨٠ دولة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بإعداد برامج وطنية للقضاء على الفقر. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، قرر

الاستعراضية والمقترحات المتعلقة باتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات المقدمة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات المعنية. وركز عدد كبير منها على مختلف جوانب الفقر. ولاحظت منظمة الصحة العالمية في المساهمة التي قدمتها (A/AC.253/16/Add.5)، من بين ما لاحظت، وجود فوارق متزايدة وغير مقبولة في مستوى الصحة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وبين الأغنياء والفقراء وبين الرجال والنساء. واقترحت المنظمة، في إطار متابعتها لمؤتمر قمة كوبنهاغن بعد خمس سنوات سياسة عالمية في مجال التنمية الاجتماعية، ودمج الأبعاد الصحية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية ووضع نظم صحية كفيلة بتلبية احتياجات الفقراء والفئات الضعيفة. وأفاد مكتب العمل الدولي في مساهمته (A/AC.253/16/Add.10) بأن برنامجه العالمي بشأن العمل اللائق يصلح ليكون أداة استراتيجية لتقليص الفقر وتعزيز الاندماج الاجتماعي. ويهدف هذا البرنامج إلى توفير فرص العمل، وتعزيز حقوق الإنسان في مجال العمل، وتحسين الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوار الاجتماعي. وقدم تقرير مكتب العمل الدولي بشأن العمل اللائق باعتباره وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية.

٥٦ - كما نظرت اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية خلال دورتها الثانية في تقرير الأمين العام عن الإسراع بخطى التنمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً (A/AC.253/22) وتناول هذا التقرير مختلف العوامل المسؤولة عن استمرار الفقر، وتضمن توصيات تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل. ومن الإجراءات المقترحة في التقرير التغلب على التهميش وتنمية المؤسسات التجارية، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، ودعم التجارة وإمكانية الوصول إلى الأسواق والمساعدة الإنمائية الرسمية.

للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة“ في جنيف من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. واتفقت اللجنة، في إطار الإجراءات والمبادرات الإضافية المتخذة لتنفيذ التزامات كوبنهاغن، على خفض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. كما دعت إلى إدراج مقاصد وأهداف مكافحة الفقر في الاستراتيجيات الوطنية، مع إيلاء الأولوية للاستثمارات في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. وشددت أيضاً على وضع استراتيجيات لتحقيق النمو المستدام لصالح الفقراء لتمكين الفقراء من الرجال والنساء من تحسين حياتهم، وتقاسم أفضل الممارسات المتعلقة بأنظمة الحماية الاجتماعية وتشجيع تقديم الدعم الدولي إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لمساعدة الفئات الضعيفة على التخفيف من معاناتها أثناء فترة الانتقال ومواجهة الاستبعاد والحرمان.

٥٤ - وكان معروضا على اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية مجموعة من الملخصات والمقترحات التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة لاتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنها. فبصدد القضاء على الفقر، نظرت اللجنة التحضيرية في الاستنتاجات والمقترحات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وجامعة الأمم المتحدة، والمعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي وشعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وشملت المقترحات والاستراتيجيات التي قدمتها هذه الوكالات وضع استراتيجية عالمية جديدة لمكافحة الفقر وجيل جديد من برامج مكافحة الفقر يركز على تحقيق النمو لصالح الفقراء بجعل مؤسسات الدولة مسؤولة أمامهم وربط السياسات المتعلقة بالتجارة والدين والمعونة بالقضاء على الفقر وكفالة الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٥٥ - ونظرت اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية، خلال دورتها الثانية المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، في التقارير

الأساسية الدنيا، ويركز المناقشات التي تتناول السياسة العامة على الفروق بين الجنسين في التعليم الأساسي والخدمات الصحية ومتوسط العمر المتوقع، وعلى القيود المفروضة على خيارات المجموعات المختلفة من النساء والرجال. وتبدي الحكومات وعيا أكبر بالفوارق الناتجة عن أوجه اللامساواة السائدة داخل الأسر المعيشية على أساس نوع الجنس، وتحاول تغيير مختلف الأنماط الاجتماعية التي تؤدي إلى استبعاد المرأة اجتماعيا أو إخضاعها اقتصاديا.

خامسا - الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لدعم الجهود الوطنية

ألف - لجنة التنسيق الإدارية

٦٠ - أكد الرؤساء التنفيذيون، خلال الدورة العادية الأولى التي عقدها لجنة التنسيق الإدارية لعام ٢٠٠٠ (روما ٦ و ٧ نيسان/أبريل)، أن القضاء على الفقر يشكل أكبر تحديات عصر العولمة (ACC/2000/4). ومنظومة الأمم المتحدة دور رئيسي في تعزيز القيم والقواعد المشتركة على الصعيد العالمي لكفالة خدمة السوق لمصالح الناس كافة. وينبغي للمنظومة أن تساعد البلدان النامية على بناء القدرات والهياكل الأساسية، مع التركيز على توفير فرص العمل اللائق. وتحتاج البلدان النامية وأقل البلدان نموا إلى الوصول الكامل إلى الأسواق وإلى تخفيف عبء ديونها لتتخطى عتبة الفقر. وفي هذا السياق، اتفق الرؤساء التنفيذيون على الإسراع بتنفيذ الإطار المتكامل لأقل البلدان نموا، وعلى توجيه طلب إلى منظمة التجارة العالمية، بوصفها وكالة رائدة، لالتماس ردها على تقرير لجنة التنسيق الإدارية في دورتها المقبلة (الفقرة ٢١). وستقوم اللجنة في دورتها المقبلة باستعراض جهود منظومة الأمم المتحدة في الإسراع بعملية تحرير التجارة لصالح جميع البلدان، وتعزيز العولمة ذات الطابع الإنساني.

٥٧ - وقررت الجمعية العامة بموجب قرارها ١٠٠/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٢٣١/٥٢ المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨ أن تعقد من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: تحقيق المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين". وأشارت الوثيقة الختامية^(٢٩) إلى أن الإنجازات الكبرى التي تحققت في مجال المرأة والفقر تتضمن الإقرار بالأبعاد الجنسانية للفقر وتعزيز العمالة والأنشطة المدرة للدخل للمرأة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، وتخصيص قدر أكبر من الدعم في السياسات للأسر المعيشية التي ترأسها نساء لكن ما زالت هناك تحديات على طريق مكافحة تآنيث الفقر، ومن هذه التحديات استمرار البطالة، وضعف النساء في المناطق الريفية، وعدم المساواة في الوصول إلى رؤوس الأموال والموارد وأسواق العمل، ونقص البيانات الموزعة حسب الجنس والسن التي من شأنها أن تمكن من تقييم عمل النساء غير المدفوع الأجر تقييما دقيقا.

٥٨ - ونظرت لجنة وضع المرأة، في دورتها الثالثة (٣-١٧ آذار/مارس و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠)، بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة في تقرير الأمين العام عن استعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين (E/CN.6/2000/PC/2) وتصويباتها). وكشف تحليل الردود الواردة من الحكومات أن الحكومات بدأت في الاضطلاع بأعمالها في إطار التعريف الأشمل للفقر. ومن منظور جنساني تتيح التعريفات الأشمل للفقر تحسین فهم الفقر أو الرفاه النسبيين بالنسبة لكل فرد من أفراد الأسرة المعيشية (الفقرة ١٣٣).

٥٩ - ويتجاوز هذا النهج التعريف التقليدي للفقر إذ كان الفقر يُعرف بعدم الوصول إلى الموارد وفرص العمل والدخل. ويأخذ في الحسبان أمورا تتجاوز الاحتياجات

وبضعف إنتاجيتها وانخفاض أجورها. وتتجلى الطبيعة غير المستقرة لهذه العمالة أكثر ما تتجلى في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فقد تفاقمت أوجه التفاوت في الدخل في هذه البلدان وفي غيرها من مناطق العالم على امتداد العقد الماضي. ويلاحظ التقرير أن الجوع يصاحب الفقر عموماً، حيث أن انعدام الدخل الكافي لشراء الأغذية يمثل السبب الرئيسي للجوع وسوء التغذية ونقصها. ومن بين مظاهر الفقر الأخرى عدم توفر السكن الجيد، وانتشار المستوطنات غير النظامية، والتشرد، وعدم توفر المياه المأمونة والمرافق الصحية.

جيم - اللجان الإقليمية

١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٦٤ - يشير موجز الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠٠٠ (E/2000/13) إلى حدوث انتعاش في النمو بالمنطقة، باستثناء منطقتي جنوب وجنوب غرب آسيا دون الإقليمية. بيد أن المسائل المتعلقة بتوفير شبكات الضمان الاجتماعي والسلامة غدت بارزة إثر الأزمة المالية الآسيوية، حيث تظل أعداد كبيرة من السكان، ولا سيما في القطاع غير المنظم في المناطق الريفية والحضرية، مستبعدة فعلاً من تغطية التأمين الاجتماعي. ويقترح التقرير زيادة الاعتماد على البرامج المرتكزة على السوق أو غيرها من البرامج غير الحكومية وإدخال إصلاحات على البرامج القائمة كوسيلة لتحقيق تغطية أكبر.

٦٥ - وفي دورتها السادسة والخمسين (بانكوك، ١-٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)، أحاطت اللجنة علماً بمختلف التدابير التي اتخذتها الحكومات للتخفيف من وطأة الفقر في بلدانها، وخاصة بواسطة خطط التنمية الخماسية. وتشمل البرامج الفعالة المستهدفة لصالح الجماعات الأقل حظاً إيجاد

٦١ - والمتابعة المبادرة التي أعلن عنها الأمين العام في اجتماع فريق الإدارة العليا في ربيع عام ١٩٩٩، قامت الأمم المتحدة بإعداد استراتيجية شاملة لحشد جهود المنظومة دعماً لهدف خفض نسبة الفقر المدقع بمقدار النصف. وتحدد الاستراتيجية العناصر الرئيسية فيما ينبغي أن يكون عليه عمل الأمم المتحدة، وتتيح خيارات للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق باستخدام هذه الاستراتيجية في ميادين عملها، والعمل في إطار تقييمها القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فضلاً عن الآليات الأخرى مثل إطار التنمية الشامل والورقات المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر. وسوف يتم اعتماد هذه الاستراتيجية من جانب اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية ولجنة التنسيق الإدارية في اجتماعاتهما خلال الخريف.

باء - الأمانة العامة للأمم المتحدة

٦٢ - تواصل عدة إدارات في الأمانة العامة للأمم المتحدة دعمها لعمل الهيئات الحكومية الدولية في ميدان القضاء على الفقر. فقد اضطلعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وخاصة شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية، بمهام الأمانة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبدور مركز التنسيق لعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. وقدمت الشعبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ (٥ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠) لحة عامة عن تقرير عام ٢٠٠٠ عن الحالة الاجتماعية في العالم (E/2000/9).

٦٣ - ويشير التقرير في فصله الثالث المعنون "الاتجاهات في الأحوال المعيشية: سجل مختلط للإيجاز" إلى الصلة بين الفقر والبطالة. وفي حين ازدادت نسبة العمالة في الاقتصاد غير الرسمي في البلدان النامية، فقد تميزت بكونها غير مضمونة

وحدات الدورة الإحدى عشرة بالتنمية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر. وتسعى الدورة إلى بناء قدرة المؤسسات الوطنية والأفراد العاملين في القطاعين العام والخاص وقطاع المؤسسات غير الحكومية على تخطيط خدمات تنمية الموارد البشرية وتعزيزها (التعليم وتنمية المهارات، والعمالة، والصحة) وذلك لصالح الفقراء. وتقديرا لهذه الجهود، حاولت الحكومات تعبئة القدرات الخاصة للجنة المذكورة من أجل الحصول على الدعم التقني والمالي من المجتمع الدولي للإسراع في تنفيذ البرامج الوطنية للقضاء على الفقر.

٢ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٦٨- سجلت البلدان الأفريقية الأقل نموا معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي تزيد عن المتوسط القاري خلال السنوات الأخيرة. ولكن، بوجه عام، تدخل أفريقيا القرن الحادي والعشرين وهي أفقر مناطق العالم وأقلها نموا، كما يشير إلى ذلك موجز الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا لعام ١٩٩٩ (E/2000/12) استنادا إلى التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٠٠، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. والقارة هي أيضا أشد القارات تأخرا من الناحية التكنولوجية وأثقلها دينا وأشدّها معاناة من التزاعات الأهلية وسوء التغذية والمرضى والبطالة. ويقدم هذا الموجز عددا من استراتيجيات التنمية لتحقيق التحول الاقتصادي: وهي تشمل النمو المنصف العريض القاعدة وزيادة الادخار والاستثمار، واستثمار أكبر في قطاعي الصحة والتعليم، وتحسين حماية البيئة، وتقوية دور الحكومة والسياسة العامة.

٦٩ - وفي ميدان تحليل السياسات الاجتماعية والفقر، اضطلعت أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدراسيتين، هما: الوجه الجديد للفقر في أفريقيا: دراسات حالة لمراكز حضرية

فرص العمل عن طريق الأشغال العمومية وبرامج العمل مقابل الغذاء وتشجيع المواظبة على المدرسة وإتاحة القروض الصغيرة، وتوفير الأرض لغير الملاك والتنمية المستندة إلى المجتمع المحلي. وقد حققت البلدان تقدما ملحوظا في خفض عدد السكان الذين يعيشون في فقر، رغم حدوث انتكاسات نتيجة للأزمة الاقتصادية الآسيوية. وقد استمر الأثر السوء للأزمة أكثر مما كان متوقعا: إذ استمرت معدلات البطالة والفقر عالية نسبيا في البلدان المتأثرة.

٦٦ - واقترحت اللجنة طرقا عدة يمكن للأمانة العامة من خلالها أن تساعد الحكومات في الجهود الرامية إلى الحد من الفقر. وتشمل هذه الطرق رصد الاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية، وإجراء دراسة إقليمية عن البرامج الوطنية لتوثيق أفضل الممارسات وإتاحة تلك المعلومات للحكومات من خلال حلقات العمل والحلقات الدراسية، والتعاون بصورة أوثق مع مصرف التنمية الآسيوي وغيره من الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقد ظل تخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية مهمة حاسمة بالنسبة للبلدان النامية في المنطقة. وفي هذا المجال شددت اللجنة على أهمية اللامركزية، وحُسن الإدارة، وتمكين المرأة (تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن دورها السادسة والخمسين)^(٣٠).

٦٧ - ولتعزيز القدرات الوطنية، قامت اللجنة المذكورة آنفا بنشر المعلومات وتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية بشأن مختلف جوانب عملية التخفيف من حدة الفقر. كما شرعت في تنفيذ مشروع إقليمي لوضع نظام معلومات لإدارة التنمية الاجتماعية (SOMIS) باعتباره أداة تخطيط ورصد يمكن أن تستخدمها الحكومات في تنفيذ برامج القضاء على الفقر. وقد أنشأت اللجنة منذ عام ١٩٩٩ دورة لتنمية الموارد البشرية للتخفيف من حدة الفقر، وذلك استجابة للطلبات الواردة من المؤسسات في المنطقة. وتعلق

الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، حلقتي عمل في آذار/مارس ٢٠٠٠ لكبار واضعي السياسات بشأن استراتيجيات خفض الفقر في أفريقيا. وقد شاركت وفود من ٤٣ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء في هاتين الحلقتين اللتين تمثل هدفهما في مناقشة تحسين إطار العمل للحد من الفقر وتعزيز فهم الأوراق المتعلقة باستراتيجيات الحد من الفقر.

٣ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٧١ - استنادا إلى موجز الدراسة الاستقصائية عن الحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ١٩٩٩ التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (E/2000/14)، أدت الأزمة المالية الدولية إلى ركود النمو في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عام ١٩٩٩ وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد بحوالي ١,٣ في المائة. وكانت فرص العمل المتاحة أقل مما كانت عليه في السنة السابقة في حين ارتفعت البطالة. وكشفت دراسة اللجنة المذكورة أعلاه المعنونة فجوة المساواة: نظرة ثانية (LC/G.2096)، التي أُصدرت كجزء من المؤتمر الإقليمي الثاني لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (سانتياغو ١٥-١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠)، عن أنه رغم انخفاض مستويات الفقر فإن هذا التقدم تأثر سلبا بكل أزمة اقتصادية. ففي مستهل عام ٢٠٠٠، كان أكثر من ٣٦ في المائة من الأسر في أمريكا اللاتينية (أي أكثر من ٢٢٠ مليون شخص) تعيش في فقر - وهو رقم يزيد بقليل عما كان عليه في عام ١٩٨٠. ولا تزال المستويات العالية لتفاوت الدخل قائمة داخل البلدان وفيما بينها.

٧٢ - وقد أصبح الضعف الاجتماعي وازدياد الإحساس بالتعرض للخطر من سمات مجتمع أمريكا اللاتينية في القرن الجديد، كما تفيد الوثيقة: البانوراما الاجتماعية لأمريكا

منتقاة في أفريقيا؛ وإدخال التحليل الكمي والكيفي في تحليل الفقر: دراسات حالة تستعمل بيانات الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية من بلدان أفريقية منتقاة. وقد نظرت هاتان الدراستان في الاستراتيجيات الرامية إلى كفالة توجيه النفقات العامة في أفريقيا لتلبية احتياجات الفقراء وبناء القدرة على تحليل الفقر ورصده (التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، (E/ECA/MFC.2/7)). وتشمل الدراسات الأخرى التي اضطلعت بها اللجنة: البعد الجنساني للفقر في أفريقيا والبعد الإقليمي والإثني للفقر في أفريقيا: دراسات حالة.

٧٠ - وقد أكد اجتماع الخبراء التحضيري الثاني للجنة التابعة الوزارية لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية (أبوجا، ١-٣ أيار/مايو ٢٠٠٠) أن الحد من الفقر في أفريقيا يستوجب التغلب على القيود التي تفرضها ظروف التنمية السائدة. وهي تشمل الأسواق الوطنية الصغيرة والمجزأة، وضعف مؤسسات الحكم، وانخفاض الاستثمار في الرأسمال البشري وهروبه، وانخفاض مستويات الدخل. وفي استعراض منتصف المدة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (E/ECA/MFC.2/4)، لاحظت اللجنة استمرار عدة تحديات رغم التقدم المحرز في بعض البلدان في ميادين الحد من الفقر، وإيجاد فرص العمل، والتعليم، والصحة. وتشمل هذه التحديات استفحال الديون، والاعتماد المفرط على الزراعة المطرية، وانعدام الهياكل المادية الكافية، لا سيما في المناطق الريفية، والأثر السيل لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتزاعات الداخلية والتزاعات الناشئة فيما بين الدول. وقد ساعدت المؤتمرات الأخرى المعقودة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي الدول الأعضاء على تقييم حالتها وتنقيح خططها الإنمائية الوطنية أو تضمينها استراتيجيات عن كيفية خفض نسبة الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقد نظمت اللجنة، بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد

”المساواة والتنمية والمواطنة“^(٣٢)، التي تقترح المساواة كإجراء أساسي للتنمية في المستقبل، تنمية يدعمها استقرار الاقتصاد الكلي، ويشترك فيها المواطنون بوصفهم عاملاً نشطاً وحاسماً في رفاهيتهم الاقتصادية. ومنذ عقد الثمانينات، خُفِّضت تغطية الخدمات الاجتماعية العامة وحُدِّد من دور القطاع العام إلى جانب تشجيع مشاركة القطاع الخاص، وذلك كجزء من إصلاحات السوق الحرة المستمرة التي شملت اقتصادات المنطقة. ورغم أن كل هذا قد أدى إلى فعالية أكبر في استخدام الموارد، يشير التقرير إلى أنه لم يحصل ثمة تقدم ملحوظ في التغطية والجودة أو في الحد من الفقر. ولذلك فهي ترى أن السلع والخدمات الاجتماعية التي لا يمكن للسوق وحده أن يضمنها ولا يمكن للدولة أن تتخلى عن مسؤوليتها إزاءها ينبغي أن تعتبر مختلفة عن أنواع السلع والخدمات الأخرى.

٧٥ - ولقد أصبح تخفيف حدة الفقر أحد الأولويات لمعظم الحكومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال الثمانينات والتسعينات. ودأبت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على العمل مع الحكومات للمساعدة في وضع سياسات في هذا المجال ورصدها. وقد أعدت قواعد بيانات كاملة عن استقصاءات الأسر المعيشية، وهي أهم مصدر إحصائي للدراسات المتعلقة بالفقر. وعلى الصعيد المنهجي، أصدرت عدداً هاماً من الوثائق ونظمت اجتماعات إقليمية لرعاية وضع مقاييس للدخل وللفقر وتطويرها. وعلى الصعيد الدولي، تعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تحت إشراف اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، كأمين لفريق ريو المعني بإحصاءات الفقر (برئاسة البرازيل)، وتشارك في عضوية فريق كانبيرا المعني بإحصاءات دخل الأسر المعيشية (مع استراليا وهولندا).

اللاتينية ١٩٩٩-٢٠٠٠^(٣١) التي نشرتها كذلك اللجنة. وتقول هذه الوثيقة إن ذلك ناجم عن ”اتجاهات سوق العمل، وانسحاب الدولة من بعض ميادين العمل، والهياكل المؤسسية الجديدة لإتاحة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، وتدهور الأشكال التقليدية للتنظيم الاجتماعي، والمشاكل التي تواجهها الشركات الجزئية والصغيرة“. ويلاحظ التقرير أن تقلب سوق العمل يؤدي إلى حركة دائبة ما بين سقوط في الفقر وخروج منه، مع ما يشمله ذلك من تكاليف اجتماعية إضافية. وقد أدت السياسات العامة لتركيز الإنفاق الاجتماعي في العديد من البلدان إلى خفض عبء خدمات قطاعات الطبقات العليا والمتوسطة في الميزانية العامة، ولكنها أدت إلى تحمل الأسر المعيشية المنتمية للطبقة الوسطى لجميع تكاليف الخدمات أو جزءاً منها، فضلاً عن وطأة أزمة العمالة وانخفاض الدخل. كما يشير التقرير إلى التفاوت الكبير في خدمات التعليم والرعاية الصحية التي يقدمها القطاع العام والخاص. ويؤدي ذلك إلى الشعور بالتوتر وعدم اليقين في أوساط الأسر الفقيرة، مما يزيد من فجوة رأس المال البشري ويضعف الفقر. وبصرف النظر عن المجموعات الفقيرة المتضررة من ”الفقر الشديد“، فإن القطاعات الفقيرة وقطاعات الطبقة المتوسطة غير الأصلية قد واجهت أيضاً تقلباً حاداً في الدخل على مدى العقدين الماضيين.

٧٣ - وتوصي اللجنة، في جملة أمور، بأن تحقق السياسات الاجتماعية الاستفادة العامة من الخدمات إلى حد ما عن طريق إعادة دمج بعض المجموعات المستهدفة ضمن القطاعات المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. كما تدعو إلى وضع سياسات اقتصادية لتحقيق نمو نشط وثابت وزيادة ملموسة في إنتاجية الشركات المتناهية الصغر والصغيرة.

٧٤ - وفي دورتها الثامنة والعشرين (مدينة مكسيكو، ٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠)، نظرت اللجنة في الوثيقة المعنونة

أوروبا، تراجعت العملية بسبب سلسلة من الصدمات الخارجية، مثل الأزمات الروسية والآسيوية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، وبسبب الحروب، مثل الصراع في كوسوفو. وقد كان للأزمة الروسية بصفة خاصة تأثير حاد على اقتصادات بلدان البلطيق، بسبب التخفيض الكبير في صادراتها إلى الاتحاد الروسي، وأدت إلى هبوط حاد في الناتج والعمالة. ووصلت نسبة البطالة في أوروبا الشرقية ككل إلى ١٤ في المائة في المتوسط بحلول كانون الأول/ديسمبر. وتحركت اقتصادات جنوب شرقي أوروبا من نمو متواضع في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨ (١,٣ في المائة) إلى انكماش في عام ١٩٩٩ (نحو -٣ في المائة). وتشير الدراسة إلى أن حالة الاقتصاد الكلي في معظم هذه البلدان لا تزال ضعيفة. ويكتسب البعد الإقليمي لتخفيف حدة الفقر أهمية واهتماما فيما يتعلق بالسياسات. وفي الوقت نفسه، أخذت عمليات التكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تزداد ارتباطا بالبعد الاجتماعي. ولا يحدث ذلك بصفة خاصة في إطار الاتحاد الأوروبي وفي عملية توسيع الاتحاد الأوروبي فحسب، ولكن كذلك في عمليتي التعمير والانتعاش في جنوب شرق أوروبا.

٧٩ - وقامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في حلقتها الدراسية الربيعية المعنونة "من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق: العملية الانتقالية بعد عشر سنوات"، بتقييم الحالة في ٢٧ من البلدان الأعضاء التي ظلت اقتصاداتها في مرحلة انتقالية منذ عام ١٩٩٠. وقال المتكلمون إن مهمة الانتقال لم تقدر حق قدرها قبل ١٠ سنوات: فما تزال هنالك فجوات واسعة في الدخل بين بلدان أوروبا والآمال ضعيفة في حدوث تقارب. ولوحظ أن تكاليف المرحلة الانتقالية شملت الإفقر، والبطالة، وزيادة عدم المساواة، وتدهور نوعية الخدمات العامة وتوصيلها، وهبوط مستويات التعليم وانتشار المرض والجريمة.

٧٦ - وأعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دراسات تحليلية تربط الفقر وتوزيع الدخل بعوامل تؤثر تأثيرا كبيرا على ازدياده، مثل النمو الاقتصادي، والعمالة والإنفاق الحكومي على القضايا الاجتماعية، والتعليم والدراسات الإحصائية للسكان. وهذه دراسات أساسية لوضع السياسات وتقييمها. وقد تم إعداد منهجيات لتقييم البرامج الاجتماعية، بما فيها البرامج الموجهة نحو تقييم حالة الفقر، وتنفيذها في بلدان المنطقة. ويجري الآن إصدار إحصاءات عن الفقر بصورة منتظمة كل سنتين في الحولية الإحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وطبعات الدراسة الاجتماعية الشاملة والوثائق المخصصة للمؤتمرات. والهدف ليس إصدار مؤشرات مركبة لقياس مدة انتشار الفقراء والأسر المعيشية الفقيرة فحسب، بل هو بصفة أساسية لتوضيح تباين الفقر ومصادره.

٤ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٧٧ - ناقشت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الخامسة والخمسين (المعقودة في الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠)، جملة أمور من ضمنها البعث الاقتصادي لجنوب شرقي أوروبا^(٣٣)، يبحث مواضيع مثل (أ) ما إذا كانت هنالك حاجة لاتباع نهج جديد تجاه العملية الانتقالية، (ب) استخدام التعاون الإقليمي للتغلب على بعض المشاكل الأساسية، (ج) استهداف المساعدة المالية والتقنية الدولية وتصميمها لكي تكون فعالة حقا.

٧٨ - وتلاحظ اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دراستها للحالة الاقتصادية في أوروبا عام ٢٠٠٠ العدد رقم ١^(٣٤)، أن عددا قليلا جدا من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية قد أكملت بنجاح عملية إعادة تكييف الهياكل الاقتصادية للتخطيط المركزي لكي تصبح مناسبة لنظام السوق. وفي أجزاء عديدة من رابطة الدول المستقلة وفي جنوب شرقي

٥ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

لا تؤثر على الفقراء التقليديين فحسب، بل وعلى الطبقات المتوسطة أيضا.

٨٢ - وتقوم الدراسات التي تجريها اللجنة بشأن حالة الفقر وخصائصه والعوامل المؤثرة عليه وأدوات قياسه، بالتركيز حاليا على وسائل التخفيف من حدة الفقرة مثل تسهيلات القروض الصغرى والصناديق الاجتماعية. وأجرت كذلك دراسة حالة قطرية على تسهيلات التمويل الصغرى في لبنان وتعزز متابعتها مع بلدان أخرى من أجل الحصول على نظرة شاملة للميدان، وتسهيل إجراء دراسات تقييم الأثر، وصياغة توصيات من أجل تقديم خدمات التمويل الأصغر بصورة أفضل. ونظرت دراسة أخرى في إمكانية تنفيذ وتشغيل مرافق للتمويل الأصغر تستهدف النساء الفقيرات في المناطق الحضرية والريفية في عدد من منتقى من البلدان العربية.

٨٣ - ونتج عن هذه الدراسات تقديم عدد من التوصيات للحكومات، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة التي تؤثر سياساتها على الروابط بين القروض الصغيرة، والفقر والمنظور الجنساني، مستهدفة تقليل حدة الفقر بين الرجال والنساء في المناطق الريفية والحضرية. وشملت التوصيات: تحديد خطة شاملة وبرنامج خاص للإقراض، وتقديم موارد خاصة لتمويل المشاريع النسائية في الميادين الإنمائية؛ والتركيز على دور المنظمات غير الحكومية في تحديد الاحتياجات التدريبية للنساء والرجال، في المشاريع الخاصة وفي تسويق نواتجهم؛ وضرورة إعادة النظر في فلسفة القروض الصغيرة جدا وارتباطها بتوفير فرص للعمالة بغية تمكين الفقراء من النساء والرجال؛ واستعراض الاستراتيجيات الوطنية لتخفيف حدة الفقر لكي تشمل نهجا يراعي المنظور الجنساني.

٨٤ - فضلا عن ذلك، تضطلع الاسكوا حاليا بدراسة عن الأسر المعيشية التي تعولها إناث في البلدان المنكوبة

٨٠ - لقد كان للأزمة المالية الآسيوية أثر كبير على اقتصادات منطقة غربي آسيا. فقد عانت المنطقة من قلة الطلب على النفط، وهبوط الصادرات من المنتجات غير النفطية، وهبوط قيمة حافظة الاستثمارات وغيرها من الأصول التي تملكها البلدان الأعضاء. وجعل تخفيض قيمة العملات في جنوب شرقي آسيا صادراتها أكثر منافسة، مما أثر سلبا على تصدير المنسوجات من الجمهورية العربية السورية ومصر (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، التقرير السنوي ١٩٩٨-١٩٩٩). وتشير الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (E/ESCWA/ED/1999/5) إلى جملة أمور من ضمنها الآثار المدمرة للجزءات على الملايين من الشعب العراقي، مما أدى إلى زيادات حادة في معدلات وفيات الرضع والأطفال والفقر وتدهور الخدمات الصحية. وتشير كذلك إلى أن سوق العمل يواصل اتسامة بمستويات عالية من البطالة المقنعة وانخفاض الإنتاجية.

٨١ - وقامت دراسة أخرى عنونها، منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في خمسة وعشرين عاما، ١٩٧٤-١٩٩٩: التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بتقييم التطورات الاقتصادية العامة خلال هذه الفترة. وأشارت إلى اتجاهين رئيسيين يؤثران على التنمية الاجتماعية في المنطقة: انخفاض دور الموارد النفطية، ومعدلات النمو ونسب الاستثمار الآخذة في الهبوط بصفة عامة عقب فترة طفرة النفط، وتناقص دور تدفقات رأس المال التساهلية الرسمية. وتعرض بلدان المنطقة الآن لضغوط بدرجات متفاوتة من الضائقة الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي، وتدهور الظروف الاجتماعية وازدياد البطالة التي

- (٦) البنك الدولي، تقليل حدة الفقر ...، صفحة ٢٣ من النص الانكليزي.
- (٧) البنك الدولي، التقرير السنوي لعام ١٩٩٩ (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ١٩٩٩).
- (٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون، الملحق رقم ٣ (A/S-24/8/Rev.1)، الفصل الثالث، مشروع قرار، المرفق.
- (٩) المرجع نفسه.
- (١٠) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كونهانغ، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.
- (١١) المرجع نفسه، المرفق الثاني.
- (١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون، الملحق رقم ٣ (A/S-24/8/Rev.1)، الفصل الثالث، مشروع قرار، المرفق، الفرع الأول.
- (١٣) المرجع نفسه، الفرع الثالث.
- (١٤) المرجع نفسه.
- (١٥) خطة العمل (TD/386) اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في دورته العاشرة، بانكوك، ١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠.
- (١٦) المرجع نفسه.
- (١٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٠.
- (١٨) الضعف والفقر في الاقتصاد العالمي: تقرير اللجنة المعنية بالسياسات الإنمائية عن الدورة الأولى (٢٦-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩)، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.99.II.A.5).
- (١٩) البنك الدولي، الموجز الفصلي لشرفي آسيا (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠).
- (٢٠) المرجع نفسه.
- (٢١) سارة أندرسون وجون كافاناغ، "حمل العبء: أثر الأزمة المالية العالمية على العمال"، معهد دراسات السياسات العامة، واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل ٢٠٠٠.
- (٢٢) إيدي لي، "العمالة في العالم ١٩٩٦/٩٧"، في جوانب استراتيجية العمالة، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E/98.IV.1).
- (٢٣) أوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوليفيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسنغال، وموريتانيا، وموزامبيق، وهندوراس.

بصرعات. وهذه الدراسة هي استقصاء استطلاعي لصياغة سياسات لتخفيف حدة الفقر في منطقة تتسم بعدم الاستقرار السياسي، وتواجه تحديات العولمة والثورة في تكنولوجيا المعلومات، والخصخصة، والتكيف الهيكلي والإصلاح. ويعتبر تقليص الفقر، في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية، مجالاً ذا أولوية للعديد من بلدان اللجنة، التي تبحث الروابط بين التنمية الاجتماعية المستدامة، كاملة والمهجرة، والتحضر والفقر.

الحواشي

- (١) البنك الدولي، تقليل حدة الفقر والبنك الدولي: التقدم المحرز في السنة المالية ١٩٩٩ (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٠).
- (٢) المرجع نفسه، تقارير البنك الدولي عن استقصاءات قياس المستويات المعيشية، والاستقصاءات السكانية والصحية التي تؤكد أن الفقراء يحصلون بصفة عامة على نتائج تعليمية وصحية أسوأ من تلك التي يحصل عليها الأغنياء؛ ويتباين اتساع الهوة في مقارنة النتائج بين الفقراء والأغنياء تبايناً كبيراً عبر البلدان؛ وما تزال تلك الاختلافات الواسعة عبر البلدان قائمة.
- (٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٩ (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٩)، مؤشر التنمية البشرية، ١٠، صفحة ١٧٨ من النص الانكليزي.
- (٤) من بين ١١٠ ملايين من الأطفال الذين يقدر أنهم خارج المدارس، هناك ٦٠ في المائة منهم من الفتيات. ويتباين مدى قلة حصول الفتيات على الخدمات التعليمية تبايناً كبيراً جداً عبر البلدان. ففي الهند، تقل نسبة التحاق الفتيات من سن ٦ إلى ١٤ عاماً بالمدارس بنسبة ١٦,٦ نقطة مئوية عن نسبة التحاق الأولاد من نفس الفئة العمرية بالمدارس. ويزيد التحاق الأولاد، في النيجر، من سن ٦ إلى ١٤ عاماً بنسبة ٤١ في المائة عن معدل التحاق الفتيات من نفس الفئة العمرية. انظر: البنك الدولي، تقليل حدة الفقر ...، صفحة ١٦ من النص الانكليزي.
- (٥) البنك الدولي، مواجهة الإيدز (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ١٩٩٩).

(٢٤) تشاد، ورواندا، وزامبيا، وغيانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، ومالي، وملاوي، ونيكاراغوا.

(٢٥) انظر A/55/3، الفصل الثالث، الفقرة ١٧.

(٢٦) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/54/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٢٣.

(٢٧) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، الملحق رقم ٦ (E/2000/26)، الفصل الأول، الفرع جيم.

(٢٨) المرجع نفسه، القرار ١/٣٨، المرفق.

(٢٩) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، المرفق رقم ٣ (A/S-23/10/Rev.1)، الفصل الثالث، مشروع القرار الثاني، المرفق، الفرع الثاني.

(٣٠) سيصدر بوصفه: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، الملحق رقم ١٩ (E/2000/39) (E/ESCAP/1197).

(٣١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع S.00.II.G.18.

(٣٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع S.00.II.G.81.

(٣٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، الملحق رقم ١٧ (E/2000/37).

(٣٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.00.II.E.12.